٣ـ الحديث العزيز

يتضح في الأصل اللغوي صفات متعددة للحديث العزيز ، فهو صفة مشبهة من مصدر « عزَّ يَعِزّ » بكسر العين ، أي قلّ وندر وجوده ، فكأنه كالجوهرة الثمينة ، ومن مصدر « عزّ يعَز » بفتح العين أي : قوي واشتد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ [يسّ : ١٤] لأنه يتقوى بالسند الآخر ولم يذكر الدارسون العزّة كما في اسمه تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [يس : ٣٨] . وفلان عزيز في قومه ، أي ذو مهابة وقيمة وشرف .

هذه المعاني كلها نجدها في مصطلح الحديث العزيز هو « ما لا يرويه أقل من اثنين عمن لا يقل عن اثنين في كل طبقة » قال الشيخ القاسمي : « وليس شرطه شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه » أي قد يعز مع ضعفه ، وهذا غامض يحتاج إلى بسط فأين معاني القوة في العزيز ولعل زيادة ابن حجر في عدد كل طبقة أقرب إلى معنى العزيز ، وهو يكاد لا يوجد ، ولهذا لم يكن هناك مصنفات في العزيز ، بل هو منثور نادر في بعض الكتب منه حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » .

وهو من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند الإمام البخاري ، ومن رواية أنس بن مالك رضي الله عنه عند كل من البخاري ومسلم ، ورواه عن أنس اثنان : قتادة وعبد العزيز بن صهيب (ـ ١٣٠هـ) ورواه عن قتادة اثنان : شُعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز اثنان : إسماعيل بن عُلَيّة (ـ ١٩٤هـ) وعبد الوارث ، ورواه عن كل منهما جماعة .

ورأي الحافظ محمد بن حبان استحالة وجود هذه الطريقة قال ابن الصلاح : « فإن أراد رواية اثنين فقط فيسلَّم ، وأما صورة العزيز التي جوزها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين » وجميع هؤلاء وغيرهم ذكروا الشاهد نفسه هذا مع حرصي على ذكر شاهد آخر .

ونخلص إلى أن العزيز طريقة في الانتشار وليس كل انتشار صحيحاً ، كما هو الحال في الحديث المشهور ، فقد يكون العزيز صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، بعد النظر في أحوال السند والمتن ، وتتم له الصحة ولو بطريق واحد ، فليس كل عزيز صحيحاً والعكس صحيح إذ ليس كل صحيح عزيزاً .

وهكذا يتبين خطأ من نسب من العلماء إلى الحاكم النيسابوري أنه يشترط في الحديث الصحيح أن يكون عزيزاً لا يرويه أقل من اثنين ، وكأنه ينفي الآحاد الصحيحة وهل لا يُعقل عنه ، فثمة إشكال في فهم منهجه كان قد أزاله فضيلة الدكتور نور الدين عتر[1] في كتابه « الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين » .

* * *

(١) راجع الإمام الترمذي ص/ ٦٠ ومنهج النقد ص/ ٤١٧ .